

العناقيد الصناعية ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**Les clusters industriels et leur rôle dans le développement des
petites et moyennes entreprises en Algérie**

1 إيمان بغدادي، سمية رماش 2.

1 كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01/الجزائر

imene.baghdadi@umc.edu.dz

2 كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01/الجزائر

somia.remmache@umc.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/11 تاريخ القبول: 2022/01/28 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

إن استراتيجية العناقيد الصناعية يمكن أن تكون ناجحة، لحل العديد من المعوقات التي تقف حائلا دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد برزت فكرة العناقيد الصناعية خصيصا لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم قدرتها الانتاجية ومساعدتها على العمل في إطار حجم كبير نسبيا، في مناخ يسوده التعاون أكثر منه منافسة، وبذلك تتعزز العديد من المزايا مثل؛ استخدام التكنولوجيا المتطورة وخفض تكاليف الانتاج ورفع الجودة والابتكار، وبالتالي التغلب على كل المعوقات التي تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالعناقيد الصناعية تستجيب لقوى وظروف السوق وتوفير متطلبات الانتاج حسب الطلب بأسرع وقت وأقل تكلفة. والجزائر كدولة تهتم بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصصت لها اليات وهيئات دعم ومرافقة وبرامج تأهيل، لكن خارج إطار العناقيد الصناعية، لذلك لا تزال وحتى الان تعاني من مشاكل وتحديات فإستراتيجية العناقيد الصناعية مهمة جدا للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يجب الآن فصاعدا التركيز عليها من قبل الدولة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الجزائر؛ تطوير؛ التكنولوجيا.

Résumé :

La stratégie des clusters industriels peut être couronnée de succès, pour résoudre de nombreux obstacles qui entravent le développement des petites et moyennes entreprises en Algérie. La coopération est plus que la compétition, et ainsi de nombreux avantages sont renforcés tels que; En utilisant une technologie de pointe, en réduisant les coûts de production, en améliorant la qualité et l'innovation, et en surmontant ainsi tous les obstacles qui balayent les petites et moyennes entreprises, les grappes industrielles répondent aux forces et aux conditions du marché et fournissent des exigences de production personnalisées dans les meilleurs délais et au moindre coût. L'Algérie, en tant que pays soucieux du développement des petites et moyennes entreprises, leur a alloué des mécanismes, des organismes d'appui et d'accompagnement et des programmes de réhabilitation, mais en dehors du cadre des clusters industriels, elle souffre donc encore de problèmes et de défis devant l'Etat algérien.

Mots-clés : grappes industrielles ; petite et moyenne fondation; Algérie; Développement; La technologie.

مقدمة:

إن العناقيد الصناعية تتضمن المنتجين والموردين للمدخلات الأساسية، وموردي الخدمات للبنية التحتية الخاصة بالصناعة، وقنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة كذلك المؤسسات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، فالعناقيد الصناعية تعد أداة فعالة للسياسة الصناعية لإسهامها في تحسين الانتاجية والتشغيل، ولذلك فإن تحديد مدى وجودها وتقييم أدائها الإقتصادي يمثل تحديا كبيرا لصانعي السياسة العامة، فان تطوير العناقيد الصناعية التي تعمل بشكل جيد، يعد أحد الخطوات الهامة الضرورية، للتحرك نحو إقتصاد متقدم في الإقتصاديات النامية، ويحد من تشكل العناقيد الصناعية داخل الإقتصاد، محدودية مستويات التعلم والمهارات وضعف التكنولوجيا ومحدودية القدرة على الحصول على رأس المال وضعف المؤسسة العامة.

فلقد تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية، بعد بروز تجربة ناجحة عرفت بإسم إيطاليا الثالثة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث وبفضل إزدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة، التي تجمعت لتعمل في نفس المجال وفي مواقع محددة، امر مكنها من إقترحام أسواق عالمية، وقد ظهر أول تعريف لمفهوم العناقيد الصناعية في سنة 1990، طرحه البروفيسور مايكل بورتل في كتابه المزايا التنافسية للأمم.

ولقد هيمن الدور المتعاضم للمؤسسة الكبرى على الفكر الإقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن، حتى نهاية السبعينات ونالت بموجب ذلك العناية اللازمة، وبهذه الفترة تغيرت الافكار لصالح المؤسسة الصغيرة، والتي اصبحت محور الدراسات

الإقتصادية وتشكل الآن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من الإقتصاد القومي لغالبية الدول، والجزائر واحدة منها لأنها تحقق التوظيف والتنمية الجهوية وحتى أنها تساهم في التصدير.

فقد ساهمت العناقيد الصناعية في تهيئة الفرص للبقاء والنماء للمشروعات الصناعية نظرا لما تتميز به من مرونة و حيوية امام المستجدات والمتغيرات الإقتصادية منها والسياسية والاجتماعية، فهي تعمل على تخفيف المخاطر على مستوى المؤسسة وتعمل على زيادة الانتاجية مع سهولة الحصول على المدخلات الانتاجية، وانخفاض تكاليف الصفقات والنقل وتكلفة المخزون، وتسهم العناقيد الصناعية في زيادة الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها الابتكارية، وليس هذا فحسب بل تعمل على تخفيف المخاطر على مستوى المستهلكين واكثر من ذلك تخفيف المخاطر على المستوى الدولي الوطني من خلال مثلا امتصاص البطالة وحدة الفقر.

ومنه فالسؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي مدى تساهم العناقيد الصناعية في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.

للإجابة على الاشكالية المطروحة ستعتمد على التقسيم التالي:

اولا: ماهية العناقيد الصناعية

ثانيا: تجمع العناقيد الصناعية كاستراتيجية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اولا. ماهية العناقيد الصناعية: العناقيد الصناعية تعد أداة فعالة للسياسة الصناعية لإسهامها في تحسين الانتاجية والتشغيل، ولذلك فإن تحديد مدى وجودها

وتقييم ادائها الإقتصادي يمثل تحديا كبيرا لصانعي السياسة العامة، من هنا لا يمكن إعتبار مجرد التقارب في العمليات بين عدد من الشركات على أنه عنقود صناعي، فوجود العنقود الصناعي يتجاوز التقارب الجغرافي إلى العمل المشترك بين الشركات والمؤسسات المختلفة وتحسين الانتاجية والإبتكار (سام عبد القادر الفقهاء، 2018، صفحة 07).

1. مفهوم العناقيد الصناعية:

هي تجمعات جغرافية محلية اقليمية او عالمية ، لمجموعة من المؤسسات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاما متكاملًا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم التنافسية، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي، في جميع مراحل العملية الانتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتعرف العناقيد الصناعية بانها مجموعة المؤسسات مركزة قطاعيا وجغرافيا تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المرتبطة او المتكاملة، وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة (عبدالله الطيبي، 2015-2016، الصفحات 85-86)

وتهدف العناقيد الصناعية الى تجاوز فكرة التجمع المجردة الى الارادة الحقيقية للتعاون و التنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة، تؤدي في نهاية الأمر الى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي الى رفع الانتاجية وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الانتاج النهائي المتشابه، والمربط غالبا بالتردد في التنسيق

و التعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها
(محمد الخالدي، 2019، صفحة 01)

ويتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير
الحكومية مثل الجامعات ومراكز التسهيل والتكوين المهني والدعم الفني، بما يعبر عن
علاقات تشابك خلفية وامامية قوية بين وحدات العنقود، هذا ويمثل العنقود السلسلة
الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد، ولكن
غالبا مايضم العنقود جميع مراحل العملية الانتاجية (طرشي محمد، 2015، صفحة
07).

إذن العناقيد الصناعية هي تجمع او تكتل صناعي محلي او اقليمي او عالمي
يهدف الى خلق حالة من التكامل الإقتصادي، ما بين مؤسسات ومنشات العنقود
وعلى كافة المستويات بدءا من مدخلات العملية الانتاجية، وانتهاء بالمنتجات
النهائية وماتشمله عمليات إنتاجها من حلقات فرعية داخل مؤسسات العنقود من
أجل دعم وتطوير القدرة الانتاجية والتنافسية لمؤسسات ومنتجات العنقود الصناعي
(إيهاب علي الموسوي، كاظم احمد البطاط رحيم كاظم الشرع، دون سنة نشر، صفحة
158)

أ- خصائص العناقيد الصناعية

هناك جملة من الخصائص التي تتسم بها العناقيد الصناعية وهي (إيهاب علي
الموسوي، كاظم احمد البطاط رحيم كاظم الشرع، دون سنة نشر، الصفحات 158-
159):

- قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الانتاج وبتكاليف أقل نسبيا من إستيرادها مما ينعكس إيجابا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الاسواق المحلية والعالمية.

- الترابط الحاصل في العناقيد الصناعية يمكن تقسيمه الى ترابطات رأسية افقية وهي عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الانتاجية والترابطات الأخرى هي ترابطات رأسية وتتمثل في كونها علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الانتاجية.

- يتحدد تركيز العقنود الصناعي وترابطاته سواء كانت أفقية او رأسية من خلال طبيعة الموقع الجغرافي والتركيز الجغرافي لمؤسسات العقنود الصناعي.

- وجود قنوات نشطة وفعالة للمعاملات والاتصالات بين مؤسسات العناقيد الصناعية في ظل بنية تشاركية وتخصصية متينة سواء لأسواق العمل أو الخدمات تقوم على التشارك في الفرص والمخاطر التي قد تواجه العقنود الصناعي.

واهم خصائص العناقيد الصناعية الإيطالية تكمن في (عبدالله الطيبي، 2016-2015، صفحة 178 وما بعدها):

- التخصص المرن: اذ تكون السلع حسب طلب الزبائن ومنوعة ومهيأة تبعا لطراز رفيع وتتسم بالتنوع وسرعة الابتكار من خلال:

• صورة الانتاج في التكتل عموديا: أي ان عملية الانتاج مقسمة الى مهام تقوم بها شركات مختلفة ومنه يقوم العقنود الصناعي على التخصص.

• تميز الانتاج بالمرونة: فعدة مقاولين يتعاونون في عملية الانتاج او توريد الخدمات لبقية أعضاء العنقود وتستفيد المؤسسات العاملة في العنقود بميزة القرب الجغرافي.

- المعرفة والإبتكار: هو عملية إنفرادية تحصل داخل المؤسسة ليصبح عملا جماعيا داخل التكتل الإيطالي بسبب تدفق المعارف والطبيعة الترابطية للعلاقات داخل التكتل.

- المنافسة والتعاون والترسيخ المؤسسي: أي ترابط بدون تبعية أي أن البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون.

- التنوع والديناميكية: بتخصيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحرفية الصغيرة ولها علاقات مع شركات أكبر حجما والعلاقات داخل التكتل متنوعة للغاية.

ب- انواع التجمعات العنقودية

تختلف انواع التجمعات العنقودية بحسب المعايير التي ينظر إليها منها، وفيمايلي إستعراض لأهم أنواع التجمعات (قوفي سعاد، 2016-2017، صفحة 94 وما بعدها):

- حسب النشأة: قد يتكون التجمع بشكل طبيعي تلقائي، نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة، او لتوافر الموارد الطبيعية أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان، ومعظم الدول التي تتبع أسلوب التجمعات تركز على هذا النوع الذي يتميز بمعقولية تكلفته، ويمكن ان يكون التجمع مصطنعا عبر سياسات حكومية مبنية على دراسات تشير لإمكانية إيجادها.

- حسب المنتج ودرجة التخصص: يمكن أن يصنف التجمع على أنه صناعة سيارات كما في ديترويت وجنوب ألمانيا، أو تجمع خدمات مالية مثل ما في لندن ونيويورك ا. خدمات سياحية أو إعلامية مثل مافي هوليوود، أو حاسبات وبرامج حديثة مثل ما في وادي السيليكون في امريكا، وبنجالور في الهند، أو تجمع صناعة الازياء والسيراميك بجنوب إيطاليا.

وقد يصنف التجمع حسب درجة التخصص في شريحة معينة من الاسواق او العملاء مثلا في شمال إيطاليا يوجد تجمع متخصص في صناعة الاحذية يركز على التصاميم والاسماء التجارية.

- حسب الحجم: قد يكون التجمع صغيرا او كبيرا حسب معيار المبيعات، عدد المؤسسات او نسبة إيجاد فرص العمل... الخ، وان صغر حجم التجمع قد يكون له أثر سلبي يتمثل في إمكانية خسارة المؤسسة والعمالة الماهرة، وكلما كبر حجم التجمع الصناعي كان أكثر جذبا للعمالة المتخصصة والموردين.

- حسب العلاقات الجغرافية: يختلف المجال الجغرافي للعنقود بين التركيز في مدينة واحدة او في مجموعة من المدن او في دولة بأكملها او في مجموعة من الدول المتجاورة.

والسائد هو التجمع في مكان او إقليم جغرافي محدد، الا ان هذا الأمر قد يتراجع على ضوء التطور الهائل لوسائل النقل والاتصالات والتطور التكنولوجي.

- حسب مرحلة التطور: اذ مع نمو العنقود يزداد الإعتماد المتبادل بين المؤسسة والموردين المحليين ويتم التركيز على وجود أو عدم وجود الصناعات المساندة وعلى

عمق وإتساع خريطة العنقود الصناعية، فالصناعة المساندة لها اهمية كبيرة في تكامل الصناعة ككل وجعلها منافسة.

2. دور منظمات الأعمال في بحث العناقيد الصناعية

تسهم الشركات في تطوير العنقود الصناعي من خلال تركيز جهودها على تقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة فنظرية العنقود الصناعي تشتمل على تنسيق الشركات ضمن إطار واحد واحد للحصول على الاثر الجمعي بالنسبة للقوى العاملة الماهرة، والموارد المادية المشتركة والخدمات العامة فالجهود المشتركة تقلل من تكاليف الحصول على البنية التحتية المادية الاساسية، مثل الطرق والمواصلات وتكنولوجيا الإتصالات، اذ تقترح نظرية العناقيد الصناعية مهام وادوار جديدة للشركات في التطور العنقودي، فدور القطاع الخاص يمكن أن يوجد في مجالات متعددة من خلال توفير قوى بشرية ماهرة وتحسين جودة التعليم ومؤسساته والبحث العلمي وايجاد بنية تحتية متخصصة وتقديم معلومات متخصصة للعنقود

أ- مظاهر التجمعات العنقودية لمنظمات الأعمال

ان الجوار الجغرافي هو السمة المشتركة بين مظاهر التجمعات، في حين انها تختلف عن بعضها في درجة ترابط مؤسساتها هذا الإختلاف نتجت عنه الأشكال التالية (إيهاب علي الموسوي، كاظم احمد البطاط رحيم كاظم الشرع، دون سنة نشر، الصفحات 158-159):

- **المقاطعة الصناعية:** هي منطقة محلية او إقليمية تضم تركز العديد من المؤسسات التي تنشط في الفرع نفسه، تعتمد على تقاليد حرفية او صناعية وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميعا فيها بتخصصها في مكون من المنتج، حتى لا يكون هناك تقسيم للعمل بين المؤسسات وتوصف بانها منطقة صناعية كبيرة وبالإضافة الى العلاقات التنافسية التي تسود فيها، أيضا تسود علاقات التعاون فيما بينها على أساس الإنتماء الى نفس المهنة.

- **نظام الانتاج المحلي:** هي منطقة إنتاجية ذات موقع جغرافي محدود، هذه المنطقة تعمل كشبكة مؤسسات مستقلة لها نفس الحرفة، مشكلة وحدة إنتاجية لها نشاطات متشابهة أو متكاملة وقد تقتسم العمل فيما بينها.

- **أقطاب التميز:** يمكن اعتبارها قطب التنافس على أنه وسط إبداعي يحاول فيه الفاعلون تحديد الظروف الخارجية اللازمة لخلق مؤسسات قادرة على تبني الابتكار والتجديد، وهي مجموعة من المؤسسات وغالبا ماتكون فروع لمؤسسات كبيرة عاملة في قطاع التكنولوجيا الفائقة، قد تكون فروع تابعة للشركات متعددة الجنسيات تتسم بتركيز مؤسسات صغيرة وكبيرة عاملة في مجال التكنولوجيا العالية في منطقة جغرافية محددة الملكية بما في ذلك مختبرات البحوث ومؤسسات التدريب.

- **اتحاد المصدرين:** هو عبارة عن تجمعات طوعية لعدد من المؤسسات بين 5 و50 مؤسسة متواجدة بنفس المنطقة تهدف الى تنفيذ عمليات مشتركة وتكامل في مشروع تنمية موحد، وهذا للوصول لحل المشاكل التي تواجهها معا، حسب احصائيات الوكالة الوطنية للمصدرين الجزائريين ، فان عدد المؤسسات الصغيرة

والمتموسطة التي إنتقلت الى التصدير هو 800 مؤسسة سنة 2005 وهناك 100 مؤسسة تنتمي الى التجمع الوطني للمصدرين الجزائريين.

- حاضنات الأعمال: الحاضنة هي نواة التجمع العنقودي، حيث تعمل حاضنات الأعمال على دعم العلاقات التكاملية والتشابكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها من ناحية وبينها وبين المؤسسات الكبيرة من ناحية اخرى، كربط المؤسسة المحتضنة بالقطاع الصناعي خارجها، اما كمؤسسة تقدم مدخلات محددة للقطاع الصناعي من خلال التعاقد من الباطن، او تقدم خدمات الحاسب الآلي والصيانة والمعلومات على انواعها، بل أكثر من ذلك فنظرا لإمتلاك الحاضنات بشبكات علاقات واسعة مع مختلف المؤسسات في محيطها كالجامعات والمدن الصناعية والجمعيات الصناعية وغيرها، تقوم الحاضنة بتوظيف هذه الشبكات لخدمة المؤسسة المحتضنة.

ب- اهمية المناولة لمنظمات الأعمال

خصص قسم في المرسوم التنفيذي رقم: 03-301 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003 المعدل والمتمم لقانون الصفقات العمومية، للمناولة الفرعية بإعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى، وفي نفس السياق جاءت العديد من الإصلاحات التي دفعت عجلة المناولة من خلال إفراق الأنشطة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبمشاركة البنك الدولي والإتحاد الأوروبي، وقد أنشئ مجلس وطني لترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 03-188 المؤرخ في 22 افريل 2003 المتضمن تشكيل المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيهر (المرسوم التنفيذي

رقم: 03-188 المؤرخ في 22 افريل 2003، يتضمن تشكيل المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيهر، (2003).

المناولة هي عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة الى الغير، تنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة ان يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها، فهناك علاقة بين الموردين والمناولين، اذ ان الموردين هم بشكل عام مسؤولون تجاريا وتقنيا عن منتجاتهم، فحسب بورصة المناولة تعتبر المؤسسة الامرة مسؤولة قانونيا عن ملكيتها للمنتج، وهي مسؤولة عن أي خلل يقع في التصميم، والمناول هو المسؤول عن العيوب التي يمكن أن توجد خلال الانتاج (بغداددي ايمان، 2020، صفحة 210) فسياسة المناولة تقلل بعض الأنشطة التي تقوم بها الشركات في قطاعات متعددة، فالمناولة علاقة إقتصادية بين إثنين ويدخلون بنهج مميز في إطار النيابة، فالمؤسسة المناولة تقوم بتنفيذ العمليات الانتاجية والخدماتية نيابة عن الطرف الاساسي، وهو المؤسسة الامرة متحملة بذلك مخاطر فنية ومالية وتبعية للمؤسسة الامرة، من خلال توجيهاتها وقراراتها، فالمناولة ليست سوى وسيلة لتخفيض التكاليف، وهذا لايعني عدم وجود مكان للإبتكار والإبداع في عمليات المناولة، بل هي نتيجة لمبدأ تقسيم العمل والاتفاق التعاقدي في عقود مناولة الاختصاص عادة مايكون الحافز الاساسي هو ضمان الإبتكار ووجود ابداع من وراء التعاقد، حيث الإفراق يسمح بإنشاء شبكة من المؤسسات المناولة ذات علاقات مميزة مع المؤسسات المناولة ذات علاقات متميزة مع مؤسسة الأم، والافراق يسمح بظهور شكل من أشكال الشراكة التي تكون صلبة وعلى المدى الطويل (بغداددي ايمان، 2020، صفحة 217).

ثانيا: تجمع العناقيد الصناعية كإستراتيجية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان التجمعات العنقودية المصطنعة تنشأ إثر مبادرة الحكومة، وتهدف إلى إقامة الروابط التعاونية بين المؤسسات، أيضا الطلب سبب من أسباب نشوء العناقيد وايضا السبب الرئيسي لنشوء معظم العناقيد يعود لتوفر عناصر الإنتاج، اي تجمعات طبيعية التي تتشكل تلقائياً. لقد إتبعَت السلطات العمومية في الجزائر العديد من السياسات لتشجيع الاستثمار، حيث قامت بإنشاء العديد من الهيئات مثل المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بورصات المناولة، الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية... الخ، واعتمدت الكثير من الآليات مثل: الشباك الوحيد، حاضنات الأعمال، مراكز التسهيل، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة... الخ، التي تهدف من خلالها إلى ترقية الاستثمار وتهيئة المناخ الاقتصادي لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن هاته الجهود كانت تصب في جانب واحد وهو جانب العرض في حين لم يلق جانب الطلب الكثير من الإهتمام، ورغم الجزائر لم تتبنى إستراتيجية العناقيد الصناعية، إلا أن الإقتصاد الجزائري يطرح الكثير من المجالات لتطوير العناقيد الصناعية مثل: البلاستيك، صناعة الجلود، مواد البناء... الخ (طرشي محمد، 2015، صفحة 18)

1. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ان ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية من انجازات في مجال تحسين ومعالجة الاوضاع المعيشية بدرجة أكبر من المؤسسات الكبرى، جعل منها عنصر هام من عناصر التنمية. وبلغ عدد المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والى غاية 30 جوان 2017 اجمالا 1060289 مؤسسة، كانت السيطرة فيها للقطاع الخاص بنسبة 99,98% والتابعة للقطاع العام بلغت 0,04% (ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، 2008، صفحة 223) وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الى 53% في مجال الخدمات، و 15% في مجال الصناعة، و 29% في مجال البناء والأشغال العمومية، و 0% في مجال الطاقة والمناجم، و 1% في مجال الزراعة. وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جغرافيا الى 69% في الشمال، و 21% بالهضاب العليا، اما الجنوب بلغت نسبة 8% سنة 2017 (ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، 2008، صفحة 226)

أ- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

حسب المادة 5 من القانون رقم: 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم: 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 جانفي 2017، 2017) على أنه تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد الى 250 شخصا.

- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 ملايين دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دج.

- تستوفي معيار الإستقلالية.

وحسب المادة 8 من ذات القانون فان المؤسسة المتوسطة تعرف بانها كل مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دج الى 4 ملايين دج أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دج الى 1 مليار دج.

وحسب المادة 9 من ذات القانون تعرف المؤسسة الصغيرة بانها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دج، او مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دج. وحسب المادة 10 من ذات القانون على أنه تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بانها مؤسسة تشغل من شخص الى 9 اشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج.

نلاحظ تعاريف القانونية السابقة تخضع للمعايير الكمية مثل حجم العمالة والمعايير المالية، والمعايير النوعية من خلال الإستقلالية والملكية والحصة السوقية.

ب- المشاكل و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر

نذكر اهمها (طرشي محمد، 2015، صفحة 12)

- المحيط الإداري: فالاجراءات الادارية المطلوبة لإطلاق مؤسسة أو استثمار

تعد الاثقل في الجزائر مقارنة بدول الجوار، وهذا ما يترجمه ترتيب الجزائر المتأخر بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

- **العامل التكنولوجي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصاعب في الحصول على راسمالها المادي مثله مثل رأس المال البشري، إذ أن مواردها المالية محدودة وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، ومالديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة انما لاتستطيع ان تسير اليقطة التكنولوجية.

- **الافتقار الى دراسات جدوى إقتصادية دقيقة:** وهو السبب الرئيسي لفشل العديد من المؤسسات في الجزائر رغم الكثير من الهيئات لدعمها مثل: حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل والوكالات وصناديق الضمان المختلفة... الخ.

- **المنافسة الشديدة:** تواجه منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منافسة شديدة من قبل المنتجات المقلدة المستوردة وهي الصينية التي تنتج وتصدر بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة في ظل غياب الرقابة على المنتجات المقلدة.

- **مشاكل التمويل:** يبقى سلوك البنوك يعترضه الخوف ازاء جميع الإستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة وتبقى ملفات الإستثمار معطلة واجال التنفيذ طويلة من جهة البنوك لا تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب التخوف، ومن جهة أخرى هي نفسها تعاني من مشاكل.

2. تشجيع العناقيد الصناعية للدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر

بما انه لا توجد بيئة إقتصادية ملائمة لظهور ونمو العناقيد الصناعية في الجزائر، راجع لانعدام التشريعات والقوانين والاليات التنظيمية لخلقها وسيرها، فإنه أمر يقف حاجز امام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العناقيد الصناعية. إلا انه يمكننا

التماس إهتمام الدولة بالتجمعات الصناعية التكنولوجية بمنطقة سيدي فرج، كملمح لظهور العناقيد الصناعية، كتجربة لخلق التعاون الذي يرفع من حركية النمو الإقتصادي، وتجعلها أماكن للإستقطاب المفضلة، هاته الحظيرة التي تقع على بعد 40 كلم من أكبر مؤسسات تكوين المهندسين، فيها 8 مؤسسات تكون أكثر من 4000 مهندس سنويا، تتواجد في قطر 200 كلم حول الحظيرة المعلوماتية، كما تقع في حوض غني باليد العاملة المختصة في تكنولوجيا الإعلام والإتصال

ويندرج العنقود التكنولوجي بسيدي عبدالله في سياق المدينة الجديدة لسيدي عبد الله بناءا عليه فهي تسعى لتحقيق أهداف تتعلق بالمدينة الجديدة واهداف خاصة. وتشير التجارب الدولية الى ان فكرة عناقيد الصناعية، هي احد الاساليب الهامة التي تقوي قدرات المقاولات صغيرة او متوسطة الحجم في مواجهة الإنفتاح الإقتصادي على العالم، ومايترب عليه من حدة المنافسة العالمية داخل الأسواق المحلية والامر الذي يفوق ذلك هو مآظهره تجارب دول شرق آسيا، من ان العنقود الصناعي هو وسيلة هامة ليس فقط في مواجهة الإنفتاح والعولمة، بل والإندماج فيها من خلال تنمية القدرات التصديرية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، سواءا من خلال عناقيد محلية ذات قدرات تصديرية عالية او من خلال عناقيد محلية او إقليمية او دولية (مخلوفي عبد السلام، بودي عبد الصمد، 2011)

أ- السياسات الضرورية لدعم إستراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر

يتطلب من الحكومة القيام بدور فعال ومتطور لانها تستطيع التأثير بفاعلية أكبر على المستوى الجزئي، من خلال إزالة المعوقات التي تحول دون قيام العناقيد الصناعية. ومن أجل تفعيل إستراتيجية العناقيد الصناعية، يجب العمل على تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية العقود والمزايا التي يوفرها، وذلك يتطلب بذل جهود كبيرة من طرف الهيئات الحكومية في سبيل رفع الوعي لدى المؤسسات، وهو ما يتطلب تحفيزها الى الوصول إلى النضج، بحيث تفرق بين التنافس والتعاون ويجب اذن (طرشي محمد، 2015، صفحة 14):

- توفير بيئة تنظيمية ومناخ إقتصادي لائق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالأطر الإقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الإقتصاد الكلي بتماسك.
- توفير قوانين تشجع على العناقيد الصناعية من أجل توفر مناخ مواتي لعمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع سياسة نقدية، إئتمانية، ضريبية، إستثمارية، مواتية هي الأخرى
- الحرص على تطبيق السياسات والقوانين التي تعمل على توفير المناخ الملائم لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبسيط الإجراءات الادارية المطلوبة لإطلاق مؤسسات وبعد اطلاقها أيضاً.
- توفير تمويل لإقتناء الاصول الثابتة اللازمة لمباشرة العملية الانتاجية او توسعها وايضا تمويل رأس المال العامل ولذلك يجب تكييف النظام المالي والمصرفي مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة خصوصيتها.

- إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها اذ يوجد أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة 14800 هكتار، وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للواحدة، و 449 منطقة نشاط تمتد على مساحة قدرها 7881 هكتار.

- وضع سياسات عمومية التي تؤدي الى المساعدة على خلق العناقيد الصناعية وتأهيلها للقيام بدورها.

هاته السياسات الضرورية هي كذلك من أجل دعم إستراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر، للقضاء على المعوقات التسييرية للتجمعات الصناعية في الجزائر والتي تلخص اهمها في (عبدالله الطيبي، 2015-2016، الصفحات 237-238):

- صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها خاصة كثرة القوانين التي تعرقل إنشاؤها
- عدم تلبية الحاجات الاساسية لمختلف المتعاملين على مستوى التجمعات الفاعلة في مجال التنمية الصناعية في الجزائر من مؤسسات وعمال وغيرهم.
- السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها.
- خدمات محدودة على مستوى كل التجمعات التي تحتضنها الجزائر.
- تشكل السياسة البيئية أداة رئيسية لتحقيق اهداف التنمية الصناعية في الاستراتيجية بمعزل عن العناقيد الصناعية.
- لم يؤخذ الجانب البيئي عن توطين العناقيد الطبيعية مما نتج الكثير من الإفرازات السامة وخاصة التجمع الصناعي سيدي عبد الله.

- عدم وجود إستراتيجية بيئية على مستوى التجمعات الصناعية.
 - غياب حلول جذرية ومثلّية على مستوى الوحدات الانتاجية.
 - حالة الطرقات: تعاني نقص تهئية داخل مختلف التجمعات الصناعية.
 - عقود الملكية: مثل 53 متعامل موجودين على مستوى التجمع الصناعي لسيدي عبد الله و 11 متعامل لم يحصلوا على عقود الملكية، مما أثر سلبا على النشاطات الاستثمارية.
 - إنتشار ظاهرة التلوث بجميع أشكاله سواء المائي، الجوي، البري.
- غياب كلي للادارة البيئية على مستوى المؤسسات والمناطق الصناعية.

ب- التجمعات العنقودية ومداخل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمثل التعاون بين المؤسسات المنافسة ظاهرة شائعة الحدوث في الوقت الراهن، ويرجع السبب وراء تعاون المؤسسات الى انها لم تعد ترى العالم فقط من منظور المنافسة؛ مكسب/خسارة لطرف آخر، بل تحولت الى منظور التعاون؛ مكسب طرف/مكسب لطرف آخر، فعلى سبيل المثال تقوم مؤسسة كانون بتزويد كوداك بألات تصوير المستندات، وطومسون فرنسا تقوم بتجميع الفيديو مع جي في سي اليابان، ومنه فإن التجمع او العنقود هو نظام من المؤسسة المترابطة بحيث يكون مبدأ الكل أكبر من مجموع أجزائه (قوي سعاد، 2016-2017، صفحة 113).

واهداف التجمع المعلوماتي لسيدي عبد الله تكمن في (عبدالله الطيبي، 2015-2016، الصفحات 203-204):

- حظيرة متكاملة: اذ تحتوي على معهد عالي للاتصالات، وكالة الإتصالات، وكالة للانترنت، وكذلك المدرسة الوطنية لرعاية الموهوبين المبتدئين.

- إنشاء 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة: فمشروع التجمع المعلوماتي يهدف الى إستقبال 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لان المشروع يتعلق بتنفيذ مخطط شامل يهدف الى تحقيق النمو الإقتصادي خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص.

- خلق 20.000 منصب عمل جديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من المفروض إنشاؤها في مناطق النشاط التي تغطي 180 هكتار.

الاهداف الخاصة: وتتمثل في:

- خلق فضاء ديناميكي من أجل جذب المؤسسات المختصة في تكنولوجيا الإعلام والإتصال من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية عالية المستوى.
- خلق مركز بحث لتشجيع وتسهيل الابداع من خلال تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات العامة والخاصة.
- تحويل المنطقة الى منطقة جذب للاستثمارات الاجنبية من أجل نقل التكنولوجيا الحديثة.

- الاهداف الخاصة لتكنولوجيات الإعلام والإتصال:

- مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الابداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الإقتصادي.
- رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

- تنوع سلسلة القيمة للمؤسسات العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والإتصال بحيث تشمل مجموعة كاملة من الأنشطة من البحث والتطوير والتسويق لأعمال الهندسة والتصميم والتنفيذ وتشتمل المزيد من العناصر ذات القيمة المضافة.
- تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال قادر على التصدير.
- الاهداف الأخرى الخاصة بالتنمية الاقتصادية:
- خلق فرص عمل جديدة في مجال قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال
- رفع الإستثمارات في القطاع الخاص
- تنوع مصادر الدخل الوطني من خلال إنشاء قطاع إنتاجي قائم على المعرفة.
- تسريع وتعزيز عمليات تطوير القطاع الخاص.
- تحسين تنافسية الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية من خلال الإستفادة من مزايا التطور التكنولوجي

الخاتمة :

مما سبق نصل الى النتائج التالية:

- المقابلة من الباطن شكل من اشكال العناقيد الصناعية التي تعمل على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر بصورة المناولة.
- إعتداد إستراتيجية العناقيد الصناعية التي تكون في تجميع المؤسسة في منطقة جغرافية واحدة لتحقيق التقارب من أجل تكوين قاعدة صناعية تستمد قوتها من وحدات

قادرة على الحصول على الميزة التنافسية موجود في الجزائر لكن لا ترقى الى وصف
عناقيد صناعية بالمفهوم الغربي له.

- العناقيد الصناعية هي أسلوب للتوطن الصناعي الحديث القائم على التعاون وهي
مفهوم تطور بشكل كبير خلال فترة وجيزة والتي ساهمت الهيئات الدولية دورا في
ظهورها مثل منظمة الامم المتحدة.

- الإقتصاد الجزائري له خصوصيات سلبية تحول دون تطور العناقيد الصناعية خاصة
عائق عدم التكامل بين القطاعات الإقتصادية، وتراجع القطاع الصناعي في الجزائر
وضعف توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة.

- إعتداد الجزائر على تجربة التجمع الصناعي التكنولوجي بمدينة واحدة فقط بالقرب
من العاصمة وهي مدينة سيدي عبدالله دون باقي المدن الجزائرية الأخرى وهذا له
سلبية كثيرة.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من الكثير من التحديات والمشاكل
التي تقف امام تطورها ودخولها داخل العناقيد الصناعية المتناسكة هو الذي يخرجها
من هذه المشاكل لكن الجزائر لم تعتمد بعد هاته الإستراتيجية.

التوصيات:

من خلال ما سبق لابد من:

- إعادة تأهيل وتفعيل مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لرفع قدرتها
التنافسية من خلال تشجيع العناقيد الصناعية بما يكفل نجاح اسلوب المقولة من
الباطن.

- إحاطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدعم الفني والتكنولوجي والإعلامي والإداري والمالي الحقيقي من خلال المتابعة الفعلية في ظل إتباع أسلوب العناقيد الصناعية.

- إحاطة تشريعية خاصة بالعناقيد الصناعية وتوفير الاليات الضرورية لها من أجل إنجاح إستراتيجية دور العناقيد الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعميم فكرة المدن الذكية وفقا للتجمع الصناعي التكنولوجي لباقي المدن الجزائرية الجديدة من أجل تطوير هذا النوع من العناقيد الصناعية وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة اخرى وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية.

- تحقيق التكامل بين مختلف الجهات المتخصصة عند تشكيل مواقع التوطن للعناقيد الصناعية وإبرام الشراكات بين التجمعات الصناعية الوطنية مع نظيراتها الأجنبية الرائدة في

قائمة المراجع:

1. القانون رقم: 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 جانفي 2017. (2017). الجريدة الرسمية العدد: 02.

2. المرسوم التنفيذي رقم: 03-188 المؤرخ في 22 افريل 2003، يتضمن تشكيل المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره. (2003). 2003. الجريدة الرسمية العدد: 29.

3. إيهاب علي الموسوي، كاظم احمد البطاط رحيم كاظم الشرع). دون سنة نشر .(إمكانية تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية في العراق .مجلة أهل البيت، العدد.22, 158 :
4. بغداددي ايمان .(2020). دور المناولة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ،، سنة .: مداخله في كتاب جماعي بعنوان :الدور السوسيوي -اقتصادي للمؤسسات الناشئة في دعم خطط التنمية المستدامة . جامعة حسيبة بن بوعلي : كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف الجزائر.
5. سام عبد القادر الفقهاء. (25 افريل, 2018). أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في فلسطين. مداخله في مؤتمر الأول لكلية الإقتصاد والعلوم الإجتماعية بعنوان: التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.
6. طرشي محمد. (2015). العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونيةالعدد: 13، 07.
7. عبدالله الطيبي. (2015-2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية. جامعة وهران 2.
8. قوفي سعاد. (2016-2017). التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة لبعض تجارب البلدان النامية. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة.
9. محمد الخالدي. (2019). العناقيد الصناعية، التجربة الاردنية. المملكة الاردنية الهاشمية: وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

10. مخلوفي عبد السلام، بودي عبد الصمد. (05-03-05, 2011). ترويج مفهوم العنقود الصناعي كآلية فاعلة لدعم وإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع الاشارة لتجربة إيطاليا، ايام من 3 الى 5 ماي 2011، كلي. ملتقى دولي اليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق . بسكرة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.
11. ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين. (2008). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، .مجلة نماء للإقتصاد والتجارة العدد الثالث .